اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 3

12 - 18 يناير

نشرة اقتصادية مالية يومية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

ميزانية حكومة دبي لعام 2010 توازن بين النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية

أظهرت قراءة لغرفة تجارة وصناعة دبي أن ميزانية حكومة دبي لعام 2010 تعكس تصميم الحكومة على المضي قدماً في الإنفاق المالي رغم التحديات التي شهدها العام 2009 وتظهر توازنا في الإيفاء بين متطلبات النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية. وكشفت القراءة أن إعلان حكومة دبي لميزانية 2010 يأتي تماشياً مع التزام الحكومة باتباع برنامج مالي متقدم يهدف إلى دعم كافة قطاعات الاقتصاد التي واجهت تحديات على خلفية الأزمة الاقتصادية العالمية حيث تبرز الملامح الرئيسية لميزانية 2010 وأهمها استمرار العمل في تطوير وإنجاز مشاريع البنية التحتية للإمارة وتعزيز التقدم في الخدمات العامة والاجتماعية بالإضافة إلى تحسين التدابير الأمنية بشكل عام. وقال سعادة المهندس حمد بوعميم مدير عام غرفة تجارة وصناعة دبي أن الميزانية تمثل توازنا بين ضرورة دعم وتحفيز النشاط الاقتصادي من جهة والالتزام بقواعد مالية سليمة ومبادىء إدارة الأموال العامة من جهةٍ أخرى. وأضاف إن التوازن السليم والحكيم في الميزانية يبعث برسالةٍ واضحة وقوية لمجتمع الأعمال مفادها حرص وجدية حكومة دبي على ضمان النمو المستقر والمستدام لاقتصاد دبي بما يعزز ثقة مجتمع الأعمال بمتانة اقتصاد دبي وحكمة قياداته.وفيما يتعلق بميزانية التشغيل أشارت الحكومة إلى أنها سوف تحقق فائض تشغيل عن ميزانيتها الجارية (الإيرادات مطروحاً منها الإنفاق الجاري) يبلغ 1.9 مليار درهم في 2010 .. وإن تحقيق هذا الفائض يعتبر واحداً من ثمار الكفاءة في الإنفاق الحكومي من دون الإخلال بالأهداف الكلية للسياسة المالية.. ويحدث العجز فقط عند إضافة المصروفات الاستثمارية إلى المصروفات الحالية.. ويمكن أن يمثل ذلك جانباً إيجابياً للاقتصاد حيث أن هذه المصروفات الاستثمارية سوف تحفز في المقابل قطاعات اقتصادية رئيسية على النمو في المدى البعيد. ويعكس التوزيع القطاعي للإنفاق الحكومي الإستراتيجية المتوازنة لحكومة دبي والتي تركز على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع.

المصدر: **منتدى الامارات الاقتصادى**

تعليق

تأتي الموازنة في أطار توصيات اللجنة العليا للسياسة المالية برئاسة سمو الشيخ احمد بن سعيد آل مكتوم، بالعمل على استمرار التحفيز المالي لاقتصاد الإمارة، وذلك من خلال إتباع سياسة مالية توسعية مع الالتزام بالقواعد المالية المتعارف عليها دوليا، وبحيث تحقق الموازنة فائضا جاريا مع الحفاظ على ألا يتجاوز عجز الموازنة النسبة المقررة من قبل اللجنة العليا للسياسة المالية، وتوجيه الإنفاق الحكومي إلى الأوجه التي تتفق مع الأهداف الاقتصادية الإستراتيجية للإمارة.

من جانبه أوضح السيد عبد الرحمن آل صالح، المدير العام لدائرة المالية، أن أبرز الملامح الأساسية للموازنة العامة تتمثل في تحقيق فائض جار، يبلغ (1.9) مليار درهم، وذلك نتيجة لتطبيق برامج إدارة الإنفاق الحكومي على أسس من الكفاءة والفعالية، وتزايد الوعي لدى المسؤولين في الدوائر والهيئات الحكومية بالعمل على تحقيق الاستغلال الأمثل للمال العام. وقال إن الإنفاق الاستثماري الحكومي بلغ (10.7) مليارات درهم، وهو ما يمثل نسبة 30% من إجمالي الإنفاق الحكومي لتطوير واستكمال مشروعات البنية التحتية وفقا للخطط الموضوعة. ومن ناحية أخرى يقدر أن تبلغ الإيرادات الحكومية (29.4) مليار درهم، ويقدر أن يبلغ الإنفاق الحكومي (35.4) مليا درهم، ومن ثم يبلغ العجز في الموازنة (6) مليارات درهم، الأمر الذي يتسق مع القواعد المالية التي تحكم السياسة المالية بضرورة ألا يتجاوز العجز نسبة 3% من إجمالي الناتج المحلي للإمارة، حيث بلغ العجز نسبة 2% فقط. وأشار **عبد الرحمن آل صالح إلى أن الموازنة العامة لحكومة دبي تمثل توازنا بين ضرورات دعم وتحفيز النشاط الاقتصادي من ناحية، والالتزام بالقواعد المالية والمبادئ السليمة لإدارة المال العام من ناحية أخرى.**

الدولية

45 مليار دولار أرباح مجلس الاحتياطي الامريكي في 2009
صفحة 02 ◄

مكتب الميزانية: معدل البطالة في امريكا سيبقى فوق 8 % حتى 2012
صفحة 02 ◄

الاقليمية

بتكلفة تبلغ 3.5 مليار دولار اليمن يعتزم إطلاق مشروع عملاق للسكك الحديد في يوليو
صفحة 04 ◄

مصدر: عمان أحدث دولة خليجية تتجاوز توقعات الناتج المحلي والغاز
صفحة 04 ◄

المحلية

الصادرات الإماراتية إلى أميركا تنمو 19,3٪ بنهاية نوفمبر 2009
صفحة 05 ◄

مشروع قانون مقترح لتأمين المواطنين ضد التعطل عن العمل
صفحة 06 ◄

المقال اليومي : الخصخصة
صفحة 07 ◄

45 مليار دولار أرباح مجلس الاحتياطي الامريكي في 2009

أوردت صحيفة واشنطن بوست أن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي) الامريكي حقق أرباحا قياسية في عام 2009 وسيرد 45 مليار دولار للخزانة الامريكية بعدما حققت جهوده لتحفيز الاقتصاد دخلا وفيرا للحكومة. وأوردت الصحيفة على موقعها على شبكة الانترنت أن مبلغ 45 مليار دولار يمثل أعلى أرباح في 96 عاما هي عمر البنك المركزي الامريكي. وذكرت الصحيفة انه تم حساب الرقم بناء على مستندات عامة. ويمول المجلس نفسه من عملياته الخاصة ويرد الارباح للخزانة. وذكرت البوست ان أعلى ربح سابق كان 34.6 مليار دولار في 2007. وذكرت الصحيفة أن جزءا كبيرا من الزيادة في أرباح مجلس الاحتياطي يرجع لبرنامجه الطموح لشراء سندات لخفض أسعار الفائدة وتحفيز النمو. واضافت "بحلول نهاية 2009 كان مجلس الاحتياطي الاتحادي يمتلك 1.8 تريليون في صورة ديون حكومية وأوراق مالية خاصة بالرهن العقاري ارتفاعا من 497 مليار دولار قبل عام." وقالت ان عائد الفائدة على الاستثمارات كان مصدرا رئيسيا لارباح مجلس الاحتياطي الاتحادي. كما حقق البنك المركزي أرباحا من قروض طارئة وبرامج خاصة لتحفيز الاقراض.

المصدر: **Reuters**

أوباما ينتقد "جرأة" البنوك على مقاومة ضريبة

انتقد الرئيس الامريكي باراك أوباما "جرأة" وول ستريت على محاربة ضريبة انقاذ يريد فرضها على الشركات المالية وقال ان خصومه الجمهوريين قد انحازوا الى البنوك الكبيرة. وفي وقت تحوم شعبية أوباما عند حوالي 50 في المئة وقبل انتخابات الكونجرس المقررة في نوفمبر تشرين الثاني يريد البيت الابيض أن يبدو بمظهر من يقف في صف الامريكيين العاديين وفي نفس الوقت وصم الجمهوريين بأنهم حزب الاغنياء. وقال أوباما في خطابه الاسبوعي عبر الاذاعة والانترنت "تحاول البنوك والساسة المنحازون لها وقف تطبيق هذه الضريبة." وتعهد قائلا "لن نسمح لوول ستريت بأخذ المال والهرب. سنقر هذه الضريبة لتصبح قانونا ساريا." كان أوباما اقترح فرض رسوم لجمع ما يصل الى 117 مليار دولار على مدى الاعوام العشرة القادمة تعويضا لخسائر متوقعة عن تكاليف انقاذ البنوك التي مولها دافعو الضرائب. ورد عدد من البنوك بالفعل التمويل الذي حصلوا عليه بموجب برنامج انقاذ قيمته 700 مليار دولار أقره في 2008 سلف أوباما الرئيس الجمهوري الاسبق جورج بوش. وتشكو البنوك من تعرضها لعقوبة غير عادلة عن خسائر تكبد معظمها شركات صناعة السيارات الامريكية وأمريكان انترناشونال جروب (ايه.اي.جي) للتأمين التي تدخلت الحكومة لانقاذها في سبتمبر 2008. وحذر بعض الجمهوريين من أن عبء الضريبة سيتحمله في نهاية الامر المواطن العادي

المصدر: **Reuters**

البيت الابيض لا يستبعد اجراءات تشريعية تستهدف مكافآت البنوك

قال البيت الابيض انه لا يستبعد اجراءات تشريعية تستهدف مكافآت البنوك في المستقبل وذلك في معرض دفاعه عن رسم اقترح الرئيس باراك اوباما فرضه على الشركات المالية الكبرى لاستعادة اموال دافعي الضرائب التي استخدمت لانقاذ البنوك. وقال روبرت جيبز المتحدث باسم البيت الابيض للصحفيين ردا على سؤال عما اذا كان اقتراح اوباما -الذي يهدف الى جمع ما يصل الي 117 مليار دولار- قد يتضمن استصدار اجراءات تشريعية "أنا لا أستبعد ذلك ولا ارجحه

المصدر: **Reuters**

انخفاض العجز التجاري البريطاني في نوفمبر

أظهرت بيانات رسمية أن العجز في تجارة السلع البريطانية مع العالم تراجع أكثر من المتوقع في نوفمبر تشرين الثاني بعد انخفاض العجز مع الدول خارج الاتحاد الاوروبي الى أدنى مستوى منذ أواخر عام 2005. وقال مكتب الاحصاءات الوطنية ان العجز التجاري في تجارة السلع البريطانية مع العالم تراجع الى 6.784 مليار جنيه استرليني في نوفمبر من 7.016 مليار في اكتوبر بعد انخفاض الواردات بنسبة 0.8 في المئة خلال الشهر في حين ارتفعت الصادرات 0.1 في المئة. وكان خبراء اقتصاديون قد توقعوا عجزا يبلغ سبعة مليارات جنيه. ولم يظهر رد فعل ملموس من جانب السوق. وبقي اقتصاد بريطانيا في ركود في الربع الثالث في الوقت الذي سجل فيه أغلب شركائها التجاريين الرئيسيين نموا. وبلغ العجز التجاري في السلع مع الاتحاد الاوروبي - أكبر شريك تجاري لبريطانيا - أعلى مستوياته منذ يناير 2008 حيث بلغ 3.752 مليار جنيه استرليني في حين تراجع العجز مع الدول خارج الاتحاد الى أدنى مستوى منذ نوفمبر 2005 مسجلا 3.032 مليار جنيه. وأظهرت البيانات أن أحد العوامل وراء اتساع العجز التجاري مع الاتحاد الاوروبي هو نمو واردات السيارات من الاتحاد نتيجة حوافز حكومية تشجع على التخلص من السيارات القديمة. وكان السبب الرئيسي لانخفاض العجز التجاري مع الدول خارج الاتحاد الاوروبي زيادة صادرات بريطانيا من السلع الاستهلاكية والكيماويات وانخفاض واردات بريطانيا من تلك السلع.

المصدر: **Reuters**

تريشيه: الاقتصاد العالمي على طريق الانتعاش

قال كبار صناع السياسة الاقتصادية في العالم يوم الاثنين ان الاقتصاد العالمي مستمر في الانتعاش من أسوأ ركود في 70 عاما وتقوده في ذلك أسواق ناشئة "نشطة". وقال جان-كلود تريشيه رئيس البنك المركزي الاوروبي الذي رأس محادثات حول الاقتصاد العالمي في اجتماع لبنك التسويات الدولية ان التماسك المالي ضروري للانتعاش المستدام وللثقة في الاقتصاد. وأضاف في مؤتمر صحفي "هناك تأكيد لعودة الاقتصاد الى طبيعته تدريجيا وتأكيد لحقيقة أننا على طريق الانتعاش على المستوى الدولي." وخرجت الاقتصادات العالمية الكبرى - الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة واليابان - من براثن الركود في الربع الثالث من العام الماضي. لكن كثيرا من مسؤولي البنوك المركزية والمحللين أبدوا شكوكا حول مدى قدرة الانتعاش على الاستمرار وحذروا من مصاعب أمام الاقتصاد. وقال تريشيه في الاجتماع-الذي حضره ممثلون عن مجلس الاحتياطي الاتحادي الامريكي والبنك المركزي الياباني وبنك انجلترا المركزي واقتصادات ناشئة- ان الحكومات عليها أن تتحمل المسؤولية المالية.

المصدر: **Reuters**

رئيس صندوق النقد الدولي يدعو لاصلاح القواعد المنظمة للقطاع المالي

دعا المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوم الخميس الى تركيز عالمي في 2010 على اصلاح القواعد المنظمة للقطاع المالي من أجل المساعدة في منع تكرار الاخطاء التي أدت الى الازمة المالية. وفي مؤتمره الصحفي السنوي قال دومينيك ستراوس كان ان القواعد التنظيمية والرقابية للقطاع المالي بحاجة الى أن تكون أشد قوة وحنكة. وأضاف أنه بدون التغييرات اللازمة قد يعود القطاع المالي الى العمل بالشكل المعتاد ولن يتم تعلم الدروس من الازمة. وقال ستراوس كان "معنى هذا أنه ينبغي لنا اكمال المشروع العالمي للتصدي للاخطاء في القواعد التنظيمية والسياسة الاقتصادية والحوكمة المسؤولة عن الازمة." وأضاف قائلا "المسألة ليست اضافة مستويات من القواعد فوق بعضها .. لكن ايجاد قواعد تنظيمية تساعد بالفعل في تجنب أزمة من هذا النوع" موضحا أن التغييرات ستحتاج الى دعم سياسي. وأثنى مدير عام الصندوق على خطط ادارة الرئيس الامريكي باراك أوباما لفرض رسوم على المؤسسات المالية الامريكية الكبرى لاسترداد تكاليف خطة الانقاذ الحكومية للبنوك. وقال "انني اشيد حقا بهذا الاقتراح من الحكومة الامريكية لانه يظهر أن القوة الدافعة السياسية للمضي في هذا الاتجاه ما زالت قائمة." وفيما يخص الاقتصاد العالمي أشار ستراوس كان الى أن الصندوق سيعلن المزيد من التوقعات الاقتصادية المتفائلة في تقريره بشأن التوقعات الاقتصادية العالمية المقرر صدوره في وقت لاحق من الشهر الحالي بما في ذلك التوقعات لاوروبا الا أنه حذر من أن الانتعاش على مستوى العالم لا يزال هشا للغاية ويحركه بالاساس الدعم الحكومي. وقال ان العالم في خضم أزمة للوظائف وان الاسوأ لم يأت بعد وحث الحكومات على التعامل مع مشكلة الوظائف بجدية وتحويل اجراءات التحفيز نحو دعم التوظيف. واضاف أن العالم وصندوق النقد الدولي لا يمكنهما اعلان انتهاء الازمة قبل السيطرة على أزمة العمالة.

المصدر: **Reuters**

مكتب الميزانية: معدل البطالة في امريكا سيبقى فوق 8 % حتى 2012

قال مكتب الميزانية بالكونجرس الامريكي يوم الخميس ان معدل البطالة في الولايات المتحدة -الذي يبلغ حاليا 10 في المئة- من غير المرجح ان يهبط الى أقل من 8 في المئة قبل 2012 ما لم يتخذ الكونجرس مزيدا من الاجراءات لتعزيز الاقتصاد في الاجل القصير. ومن المرجح أن يعطي هذا التقدير الحاجا متزايدا لجهود المشرعين الديمقراطيين لخلق الوظائف قبل انتخابات التجديد النصفي للكونجرس في نوفمبر تشرين الثاني. وأقر مجلس النواب مشروع قانون للوظائف بقيمة 155 مليار دولار في ديسمبر ومن المتوقع أن يصوت مجلس الشيوخ عليه في الاسابيع القادمة. وأظهر تقدير مكتب الميزانية أن من المرجح أن يظل معدل البطالة مرتفعا لبضع سنوات مع تعافي البلاد تدريجيا من اسوأ تراجع اقتصادي منذ ثلاثينيات القرن الماضي. وبلغ معدل البطالة 4.9 بالمئة قبل بدء الركود في ديسمبر 2007. ويظل تقدير الثمانية بالمئة دون تغيير من تقدير المكتب في أغسطس 2009 عندما بدأ قانون لحزمة حوافز اقتصادية بقيمة 787 مليار دولار في التأثير على الاقتصاد. وقال مكتب الميزانية ان تأثير قانون التحفيز سيصل الى ذروته في النصف الاول من هذا العام لكن بذل مزيد من الجهود قد يساعد في تسريع وتيرة التعافي.

المصدر: **Reuters**

ارتفاع التضخم في الاردن 2.7 في المئة في ديسمبر

أظهرت احصاءات نشرتها دائرة الاحصاءات العامة في الاردن ارتفاع معدل التضخم في المملكة 2.7 في المئة على أساس سنوي في ديسمبر ويرجع ذلك بشكل أساسي لارتفاع تكاليف الطاقة والنقل في الدولة المستوردة للنفط. وزاد مؤشر أسعار المستهلكين 0.7 في المئة في ديسمبر مقارنة مع الشهر السابق بفعل ارتفاع الايجارات وأسعار الخضروات والسكر والطاقة. وقال محللون ان معظم الانخفاض في مؤشر أسعار المستهلكين في الاشهر القليلة الاخيرة جاء بفعل التراجع في أسعار الطاقة وضعف الاستهلاك المحلي في الوقت الذي كانت تعاني فيه المملكة من انعكاسات الركود العالمي

المصدر: **Reuters**

المغرب يطمح الى نمو السياحة عشرة بالمئة في 2010

قال مسؤولون بالصناعة والحكومة إن المغرب يطمح الى زيادة عدد السياح عشرة بالمئة هذا العام لاستغلال طاقة فندقية تشهد توسعا سريعا وتعزيز عائدات القطاع بعد تراجعها في 2009. وساعد استثمار مكثف في الفنادق والمنتجعات وشقق قضاء العطلات المملكة على مضاعفة عائدات السياحة في الاعوام العشرة الاخيرة مما قدم يد العون للحكومة في حربها على الفقر المتفشي. واستمر تزايد عدد السياح في العام الماضي رغم التباطوء الاقتصاد العالمي وسجل نموا بنسبة ستة بالمئة لكن العائدات تراجعت مع هبوط انفاق السائحين. وقال وزير السياحة الجديد ياسر الزناكي في كلمة خلال مؤتمر سوق السفر المغربية "نريد أن نحقق نموا عشرة بالمئة (في أعداد السياح في 2010) أو ثلاثة أمثال الاتجاه العالمي المتوقع." وقال مسؤولون بالقطاع ان زيادة عدد السياح المأمولة هذا العام لن تأتي على حساب الربحية. وفي العام الماضي زاد عدد السياح بحسب أرقام حكومية الى 8.35 مليون في حين شهدت أسواق منافسة مثل اسبانيا وتونس تراجعات. لكن تقديرات الصناعة تظهر تراجع عدد الليالي الفندقية 1.6 في المئة وانخفاض دخل السياحة 5.7 في المئة الى 52.4 مليار درهم (6.67 مليار دولار).

المصدر: **Reuters**

بتكلفة تبلغ 3.5 مليار دولار اليمن يعتزم إطلاق مشروع عملاق للسكك الحديد في يوليو

قال وزير النقل اليمني خالد الوزير إن بلاده تعتزم إطلاق مشروع عملاق للسكك الحديد بقيمة 3.5 مليارات دولار في يوليو المقبل في إطار خطط لتطوير البنية التحتية في البلاد. وستمتد شبكة السكك الحديد التي ستستخدم لنقل المسافرين والبضائع من الحدود السعودية على طول الساحل اليمني لمسافة 2500 كيلومتر مرورا بميناء عدن الرئيسي وحتى سلطنة عمان حيث سيجري ربطها بشبكة لدول مجلس التعاون الخليجي. وقال الوزير إن مناقصة الخط الساحلي الرئيس الذي يمتد ألفي كيلو متر ستطرح في يوليو بعد إجراء دراسة جدوى بالتعاون مع اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" التابعة للأمم المتحدة. وأشار المسؤول اليمني إلى إجراء الحكومة محادثات مع شركات سكك حديدية عديدة في بريطانيا وألمانيا وروسيا والهند والولايات المتحدة ودول أخرى. وستمنح العقد بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT لمدة 30 الى 35 عاما. وقال الوزير "نأمل في العثور على مستثمر فذلك سيكون أفضل . وإذا لم نجد فسنبحث عن فرص أخرى ونخاطب المؤسسات الدولية". وقال الوزير إن خطا داخليا ثانيا للسكك الحديد سيربط بين المحافظات اليمنية النائية مأرب والجوف. وأضاف "أن السكان سيستفيدون من المشروع حيث ستكون هناك تنمية وسيساهد ذلك في حل المشكلات الاقتصادية"

المصدر: **الأسواق.نت**

مصدر: عمان أحدث دولة خليجية تتجاوز توقعات الناتج المحلي الإجمالي

صرح مصدر بوزارة الاقتصاد العمانية إن الاقتصاد العماني سجل نموا فعليا بلغ 3.7 بالمئة في 2009 متجاوزا توقعات الحكومة ومحللين بينما تراجع معدل التضخم بشدة. وتراجعت معدلات النمو في منطقة الخليج العربية أكبر منطقة مصدرة للنفط في العالم العام الماضي جراء الازمة المالية العالمية. وكانت سلطنة عمان منتج النفط المستقل أقل تضررا من الدول الاخرى المصدرة للنفط اذ لم تكن ملزمة بتخفيضات انتاج النفط التي فرضتها منظمة أوبك. وقال المصدر لرويترز "نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 3.7 بالمئة في 2009 جاء نتيجة ارتفاع أسعار النفط عن المتوقع في ميزانية 2009." وكان وزير الاقتصاد العماني أحمد مكي قد قال في ديسمبر كانون الاول انه يتوقع نمو الاقتصاد بين واحد واثنين بالمئة في 2009 بعد أن تضرر من تراجع أسعار النفط في الربع الثاني. وتوقع محللون نموا بنسبة 3.0 بالمئة في 2009 و4.3 بالمئة هذا العام بعد أن نما اقتصاد البلاد 7.6 بالمئة في 2008. وقال تيم فوكس كبير الاقتصاديين في بنك الامارات دبي الوطني والذي توقع نموا يبلغ 1.5 بالمئة في 2009. وجاء معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في السعودية متواضعا اذ بلغ 0.2 بالمئة في عام 2009 بينما كانت السوق توقعت انكماش أكبر اقتصاد عربي بنحو واحد بالمئة. وفأجات قطر أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم السوق ايضا بشأن المستوى الصعودي بنمو بلغ 11 بالمئة في 2009 بينما راهن المحللون على نمو بنسبة ثمانية بالمئة.

المصدر: **Reuters**

أسعار الفائدة بين البنوك تواصل الارتفاع

واصلت أسعار الفائدة المعروضة بين البنوك العاملة بالدولة (إيبور) ارتفاعها بنسب متفاوتة خلال الاسبوع الماضي تراوحت بين 01، 0% و61، 2 % حسب آجالها وفقا لآلية تحديد سعر الفائدة المعروض بين البنوك (إيبور) بمشاركة 12 مصرفا عاملا بالدولة منها 8 مصارف وطنية و4 مصارف اجنبية. ان أسعار الفائدة فيما بين البنوك التجارية العاملة بالدولة لأجل سنة ارتفعت بصورة طفيفة من 425، 2% في نهاية الاسبوع السابق إلى 438، 2% أمس بارتفاع نسبته 52، 0%. كما ارتفعت أسعار الفائدة فيما بين البنوك لأجل ستة أشهر خلال الفترة نفسها من 138، 2 % إلى 163، 2 % أمس بارتفاع نسبته 15، 1% وارتفعت أسعار الفائدة لأجل ثلاثة أشهر من 888، 1% الى 92، 1 % بارتفاع نسبته 7، 1 %. ووفقا لبيانات المصرف المركزي ارتفعت أسعار الفائدة فيما بين البنوك التجارية العاملة بالدولة لأجل شهرين من 664، 1% إلى 683، 1% بارتفاع بلغت نسبته 11، 1%. وارتفعت أسعار الفائدة لأجل شهر واحد من 485، 1% إلى 485، 1% بارتفاع نسبته 61، 2 % كما ارتفعت أسعار الفائدة لأجل أسبوع من 5587، 0% إلى 55875، 0% بارتفاع نسبته نحو 01، 0.% وبلغ اعلى سعر معروض للفائدة بين البنوك أمس لأجل سنة 95، 2% وادنى سعر90، 1%، وبلغ اعلى سعر لأجل ستة أشهر 55، 2% وادنى سعر65، 1%، وبلغ اعلى سعر لأجل ثلاثة أشهر 45، 2% وادنى سعر2، 1%، وبلغ اعلى سعر لأجل شهرين 3، 2% وادنى سعر1%، وبلغ اعلى سعر لأجل شهر 2، 2% وادنى سعر 75، 0%، وبلغ اعلى سعر لأجل أسبوع 75، 0% وادنى سعر4، 0%.

المصدر: **البيان**

استثمار إماراتي جديد في اندونيسيا تبلغ قيمته 5.2 مليار دولار

قال رئيس هيئة الاستثمار في اندونيسيا ان شركة الشرق الاوسط للفحم الاماراتية تعتزم استثمار 5.2 مليار دولار في مشاريع للبنية التحتية في اقليم كاليمانتان الشرقية. و اضاف جيتا ويرجاوان ان المشاريع المزمعة في الاقليم الواقع في جزيرة بورنيو تتضمن خطا للسكك الحديدية بطول 140 كيومترا ومحطة لتوليد الكهرباء بقدرة 1400 ميجاوات تعمل بالفحم ومصهرا للالومنيوم.وأكد ويرجاوان الخطط الاستثمارية في رسالة نصية بالهاتف المحمول إلي رويترز قائلا "فيما يتعلق بمشروع السكك الحديدية فإن عملية تسوية الارض تم الانتهاء منها في الاشهر الماضية وسيوضع حجر الاساس في مارس (آذار)."وقال ويرجاوان ان من المتوقع ان تكتمل المشاريع في غضون الاعوام الثلاثة او الاربعة القادمة لأن المستثمرين تلقوا تعهدات بالتمويل من بنوك في الشرق الاوسط ولديهم التكنولوجيا اللازمة للتنفيذ.

المصدر: **رويترز**

الإمارات الأولى عربياً في معدل إنفاق الفرد على التكنولوجيا

سجلت دولة الإمارات أعلى معدل لإنفاق الفرد على تقنية المعلومات والاتصالات في منطقة الشرق الأوسط خلال العام الماضي حيث بلغ نصيب الفرد نحو 3126 درهما (852 دولارا) مقابل 1880 درهما (513 دولارا) في الكويت و1600 درهم (436 دولارا) في قطر وحوالي 862 درهما (235 دولارا) في السعودية، بحسب دراسة لمؤسسة اي دي سي المتخصصة في مجال الاستشارات البحوث الخاصة في قطاع التقنية. وأظهرت الدراسة الصادرة أن إجمالي الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دولة الإمارات بلغ نحو 15.6 مليار درهم (4.26 مليار دولار) خلال العام الماضي فيما بلغ إجمالي إنفاق المملكة العربية السعودية على تقنية المعلومات نحو 21.5 مليار درهم (5.88 مليار دولار)، 7.7 مليار درهم في مصر.وتوقعت دراسات مؤسسة "اي دي سي" حول الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نمو حجم الإنفاق على تقنية المعلومات في الامارات خلال العام 2010 بنحو 12.4% ليصل الى 17.5 مليار دهم (4.79 مليار دولار) متجاوزة متوسط النمو السائد في المنطقة و البالغ 11%.ورجحت الدراسة أن تحقق المملكة العربية السعودية نموا بنحو 14.4% ليصل اجمالي الانفاق على تقنية المعلومات والاتصالات في المملكة الى 17.5 مليار درهم (6.7 مليار دولار).

المصدر: **الاتحاد**

الصادرات الإماراتية إلى أميركا تنمو 19,3٪ بنهاية نوفمبر 2009

سجلت الصادرات الإماراتية إلى الولايات المتحدة ارتفاعاً نسبته 19.3% خلال الفترة من يناير وحتى نهاية نوفمبر من العام 2009 مقارنة بالفترة ذاتها العام السابق، ببلوغها 1.42 مليار دولار (5.2 مليار درهم). وبحسب بيانات مركز الإحصاءات التابع لوزارة التجارة الأميركية، انخفض التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين بنهاية نوفمبر الماضي إلى 12.4 مليار دولار (47.3 مليار درهم) مقارنة بـ14,1 مليار دولار (51.7 مليار درهم) لنفس الفترة من العام 2008، تحت تأثير انخفاض الواردات من الولايات المتحدة إلى 11.01 مليار دولار (40.01 مليار درهم) مقارنة بـ12,9 مليار دولار (47.3 مليار درهم) وتراجع العجز في الميزان التجاري بين البلدين خلال الأحد عشر شهراً الأولى من 2009 إلى 9.5 مليار دولار (34.8 مليار درهم) لصالح الولايات المتحدة مقارنة بـ11,7 مليار دولار (42.7 مليار درهم) للفترة ذاتها من العام السابق.وبلغ إجمالي التبادل التجاري خلال شهر نوفمبر الماضي 1.14 مليار دولار (4.1 مليار درهم) بعد أن سجلت الصادرات الأميركية الى الإمارات 1.057 مليار دولار (3.8 مليار درهم)، فيما بلغت الواردات من الدولة 87.5 مليون دولار (321 مليون درهم).

المصدر: **الاتحاد**

النتائج المنتظرة للشركات في عام 2009: الخبراء يرجحون كفة التفاؤل

تباينت آراء الخبراء حول النتائج المنتظرة للشركات المدرجة في الربع الأخير من عام 2009 وللسنة الماضية ككل، لكن الصورة العامة اصطبغت بالتفاؤل مع بدء انحسار تبعات الأزمة المالية العالمية . وتوقع الخبراء أن تسجل البنوك مستويات أداء جيدة للعام ككل وإن رجح بعضهم أن تتراجع أرباح الربع الأخير بشكل لافت مع قيام البنوك باستقطاع مخصصات أكبر في مواجهة الديون المتعثرة وبخاصة الديون المتعلقة بمجموعتي السعد والقصيبي السعوديتين . وأبدى بعض الخبراء تفاؤلاً حيث يرون أن البنوك يمكنها أن تسجل أرباحاً تتراوح نسبتها بين 5،10% في الربع الأخير من العام الماضي وذلك بفضل الارتفاع الملحوظ في مستوى الاقراض ومع نجاح البنوك في توسعة قاعدة عائداتها . ورجح البعض أن تسجل بنوك أبوظبي بصفة خاصة مستويات أداء أكثر تميزاً بفضل استفادة هذه البنوك من الانفاق الحكومي القوي على مشاريع البنية التحتية لتعزيز مستويات الأداء الاقتصادي . بالنسبة لقطاعي الانشاءات والتطوير العقاري توقع بعض الخبراء أن تشهد الشركات المدرجة في القطاعين قفزة في الأداء في الربع الأخير مع الانتهاء من تسليم بعض الوحدات ومع تحسن الشعور العام ومستويات الثقة . إلا أنهم قالوا إن الأداء العام لهذه الشركات على مدار السنة ككل سيشهد تراجعاً مقارنة بالعام 2008، الأمر الذي يعد طبيعياً ومتوقعاً في ظل تبعات الأزمة المالية العالمية التي انعكست أكثر ما انعكست على أسواق العقارات وفي العالم ككل .ورأى بعض الخبراء أن أداء شركات العقارات في الربع الأخير من 2009 سوف يتباين من شركة الى أخرى مع ترجيح ان تسهم التغييرات الإدارية في تحسين مستويات أداء بعض هذه الشركات .وجاءت التوقعات ايجابية بصفة عامة على مستوى أداء بقية الشركات المدرجة في القطاعات الأخرى مثل الاتصالات والخدمات اللوجنية والتي يرجح الخبراء ان تكون قد حققت في الربع الأخير من 2009 نتائج أفضل من الربع الثالث.

المصدر: **الخليج**

تحذير رسمي إماراتي من إعلانات وهمية عن تبادل عقارات مع أميركا

حذّرت الهيئات التنظيمية العقارية في الامارات المستثمرين من حملات لإقناعهم بإمكانية استبدال عقارات يملكونها في دبي وعجمان بعقارات موجودة في الولايات المتحدة. وقال المدير التنفيذي لمؤسسة التنظيم العقاري بدبي مروان بن غليطة لصحيفة "إميرتس بيزنس" إن تسويق مثل هذا التبادل للعقارات يحتاج للموافقة المسبقة من المؤسسة، وهو ما لم يحدث. كما حذّر المدير التنفيذي لمؤسسة التنظيم العقاري بعجمان عمر البرغوثي المستثمرين من الاخذ بإعلانات من هذا النوع ، مشددا أن من يفعل ذلك فعليه تحمل التبعات. وأكد أن المؤسسة لم تتسلم أي عروض بهذا الشأن لإعطاء موافقتها عليها. يذكر أن رئيس شركة "ار دي هولدينغز" الاميركية للاستثمارات، كان قد نشر إعلانا في صحف محلية عن إمكانية تبادل عقارات بين البلدين.

المصدر: **الأسواق.نت**

غرفة دبي» ترجح إمكانية صعوده مرة أخرى.. وخبراء يؤكدون: لا مخاوف من زيادة التضخم خلال 2010

قال تقرير لغرفة تجارة وصناعة دبي إن «اتجاهات التضخم في الإمارات من الممكن أن تصعد مرة أخرى خلال العام الجاري»، فيما قال خبراء اقتصاديون إنه لا مخاوف من زيادة معدلات التضخم في الإمارات خلال العام الجاري.وبين التقرير أن «الارتفاع الحاصل اخيراً في تكاليف السكن والغذاء يشيران إلى أن الإمارات تواجه احتمالات جديدة بحدوث تضخم طفيف»، لافتاً إلى أن «استعادة الطلب المحلي لنشاطه على خلفية الزيادة في حالات الإقراض والتحسن العام في ثقة المستثمرين، فضلاً عن أن ارتفاع فواتير الاستيراد، سيساعد في عودة نمو الأسعار مجدداً خلال العام الجاري».وبحسب وزارة الاقتصاد فإن «أسعار المستهلك في الإمارات ارتفعت في نوفمبر الماضي بنسبة 0.4٪ مقارنة بانخفاض 0.1٪ في أكتوبر». وكشف التقرير أنه «مع حدوث تحسن ملحوظ في ثقة السوق عموماً في أنحاء الدولة، مقروناً بتخفيف شروط الإقراض، ارتفعت تكاليف الأثاث والمعدات المنزلية بصورة واضحة، حيث بلغ الارتفاع 4.8٪ على أساس شهري في نوفمبر 2009». وأشار إلى أن «أسعار السكن وخدمات المرافق العامة، التي تشكل الوزن الأكبر ضمن المؤشر العام لأسعار المستهلك (بنسبة 39.3٪)، ظلت من دون تغيير في نوفمبر الماضي، ما يعكس حقيقة أن الإيجارات العقارية وأسعار المنازل شهدت بوضوح وصولها الحد الأدنى لانخفاضها في يونيو.»

المصدر: **الامارات اليوم**

مشروع قانون مقترح لـتأمين المواطنين ضد التعطل عن العمل

كشفت هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية "تنمية" النقاب عن إعدادها مشروع قانون مقترح في شأن "التأمين ضد التعطل عن العمل" بحيث يستهدف تعويض وإعانة المواطنين فاقدي الوظائف في القطاعين الحكومي والخاص والباحثين عن العمل.ويتم ذلك، وفق فضة لوتاه مدير عام الهيئة بالوكالة، من خلال إنشاء حساب ضمن "صندوق التأمينات الاجتماعية" يتم تمويله باشتراكات شهرية بنسب مشتركة بين المؤمن عليهم والحكومة وصاحب العمل إلى جانب موارد أخرى.وبموجب المشروع المقترح، فإن التأمين ضد التعطل يسري على المواطنين المدنيين والعسكريين العاملين لدى الحكومة إضافة إلى المواطنين في القطاعين الخاص والأهلي كما تشمل الإعانة الباحثين عن العمل لأول مرة. وتضمن مشروع القانون المقترح الفئات التي يسري عليها " التعويض" و" الإعانة " وشروط استحقاقهما وكيفية احتسابهما والمدة الزمنية للاستحقاق إضافة إلى الحالات التي يسقط بموجبهما حق الحصول عليهما.

المصدر: **الاتحاد**

الخصخصة privatization

أولا مفهوم الخصخصة:

تستحوذ عبارة الخصخصة على اهتمام معظم دول العالم، سواء أكانت متقدمة أمْ نامية. لا يوجد مفهوم دولي متفق عليه لكلمة الخصخصة، حيث يتناوب مفهوم هذه الكلمة من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، ولكننا نستطيع أن نميز ثلاثة مفاهيم وهي: المفهوم الأول: يرى أن الخصخصة تعني تحرير النشاط الاقتصادي والمالي، وإعطاء القطاع الخاص مجالاً أوسع وذلك بالحد من احتكار الدولة. المفهوم الثاني: ويرى أن الخصخصة علاقة تعاقدية بين الدولة والقطاع الخاص، وذلك بإدخال الخبرة الإدارية لهذا القطاع في أنشطة المنشآت العامة وإدارتها وفقاً لطريقة سير المنشأة الخاصة، ويأخذ هذا المفهوم شكل عقود الإدارة وعقود الإيجار وعقود الامتياز. المفهوم الثالث: وينظر هذا المفهوم إلى شكل الملكية، بمعنى تحويل الملكية من الدولة إلى القطاع الخاص ويأخذ هذا المفهوم اتجاهين: الاتجاه الأول: ويرى أن خصخصة مشروع ما، هو أن يتم بيعه بالكامل للقطاع الخاص. الاتجاه الثاني: يميل إلى الاكتفاء ببيع جزء من رأس مال المشروع، أي بمعنى أن الخصخصة هي عملية يتم بمقتضاها بيع كل أو جزء من أسهم المشروع إلى القطاع الخاص، وهذا الاتجاه هو الأكثر قبولاً من الاتجاه الأول. مما سبق يتضح أن الخصخصة ليست هدفاً في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لزيادة كفاءة الأداء للاقتصاد الوطني بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية، كما أنها لا تعني إطلاقا إلغاء وظيفة الدولة الاقتصادية ومسؤولياتها الاجتماعية، بل دورها مستمر في تقديم الخدمات الاجتماعية مثل (التعليم والصحة والضمان الاجتماعي).

ثانيا المبررات الاقتصادية للخصخصة:

1- خفض الإنفاق الحكومي:

يعد الهدف من خفض الإنفاق الحكومي أحد المتطلبات الأساسية لهيكلية الاقتصاد في المدى البعيد، وتنبع أهمية خفض الإنفاق الحكومي، من أن معظم الدول النامية تعاني عجزاً في ميزانها التجاري وفي ميزان مدفوعاتها، مما أدى إلى تفاقم الديون الخارجية بوتيرة متزايدة، وفي مثل هذه الحالة فإن تبرير عملية الخصخصة بخفض الإنفاق الحكومي يعتبر مقبولاً.

2- زيادة الكفاءة الاقتصادية:

يعتبر رفع الكفاءة الاقتصادية عن طريق خصخصة مؤسسات القطاع العام، الهدف الأساسي لبرامج الإصلاح، هذا وإن الكفاءة الاقتصادية تتكون من الكفاءة الإنتاجية وكفاءة عملية الخصخصة، وتتحقق كفاءة تخصيص الموارد عندما تعكس الأسعار النسبية للموارد قيمتها الحقيقية، أو قيمة الندرة لتلك الموارد أو قيمة الفرص البديلة لها، ويعتمد هدف الكفاءة الإنتاجية على مقدرة المؤسسات على إنتاج نفس الكمية بأدنى حد ممكن من التكاليف، أو بإنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس التكاليف .

ثالثا أشكال وأنواع الخصخصة:

تأخذ عملية الخصخصة أشكالاً مختلفة حسب الظروف الخاصة التي تمر بها الدول المعنية ، وحسب المرحلة التي قطعتها في عملية إعادة الهيكلة ، ومستوى المقاومة التي تبديها القوى المناهضة للخصخصة ، ومن هذه الأشكال :

أ) **تخصيص الإدارة**: و ينطوي هذا النوع من أشكال الخصخصة بأفضلية القطاع الخاص، والعجز أو القصور في الإدارة العامة ويعد هذا الشكل مرحلة تمهيدية وأولية للخصخصة، ضمن اعتبارات محلية متعلقة بقدرة القطاع الخاص على شراء الأصول والموقف العام من مسألة نقل الملكية وتتضمن عملية تخصيص الإدارة: 1- عقود الإدارة: وهي العقود التي تبرمها الحكومة أو الجهة مع المؤسسات والأفراد المحليين والأجانب لإدارة المنشأة العامة، لقاء أجور محددة أو نسبة من العائدات، أو حصة من رأس مال المنشأة، ولا تعد الإدارة في هذه الحالة مسؤولة عن المخاطر التجارية أو عن التدهور في قيمة أصول المنشأة، إلا إذا تم النص في العقد على ذلك. 2- التأجير: وتتيح عقود التأجير استثمار الموارد والأصول من قبل القطاع الخاص، لقاء رسوم أو أجور محددة من قبل الدولة، وفي هذه الحالة قد يطالب المستأجر بتخفيض عدد العاملين، واستبدال عناصر الإدارة العامة بعناصره، حيث إنه معني بتحقيق معدلات من الربحية مناسبة، وتخفيض تكاليفه، والمحافظة على أصول المنشأة وفي بعض الحالات، تأخذ عملية التأجير طابع (التأجير التمويلي أو الامتياز) الذي يتيح للمستثمر إدارة واستثمار المشروع لمدة زمنية محددة، تعود ملكيته بعد ذلك للدولة، وفي العديد من الحالات يتم التعاقد على التأجير لفترات زمنية طويلة نسبياً بغرض جعل فكرة نقل الملكية مقبولاً.

ب) **البيع الجزئي**: تلجأ بعض الحكومات إلى بيع جزء من أسهم أو حصة من المنشآت العامة، كخطوة تمهيدية نحو نقل الملكية إلى القطاع الخاص بشكل كامل، ويكون الغرض أحياناً إقامة قطاع مشترك، ومشاركة القطاع الخاص في الإدارة. كما تطرح أحياناً أسباب مالية، بغرض زيادة رأس المال أو التوسع بشكل عام مبرراً لهذه العملية، ويأخذ البيع الجزئي طابع المرحلة الانتقالية للخصخصة، من خلال احتفاظ الدولة بجزء من الأسهم أو بأسهم خاصة (الأسهم الذهبية) للمحافظة على إمكانية التدخل في مجلس الإدارة، وتوجيه الاستثمارات أو الرقابة على عمل المنشأة بعد تخصيصها .

ج) **نقل الملكية إلى الإدارة والعمال**: هناك ثلاثة أساليب لتمليك العاملين في رأسمال المنشأة هي: اختيار الأسهم وخطط مشاركة العاملين في رأس مال الشركة، وتمويل أعضاء الإدارة في شراء أسهم المنشأة بالاقتراض. - اختيار الأسهم: ويقصد به إصدار المنشأة لوثيقة باسم كل عضو من أعضاء الإدارة، وتعطيه الحق في شراء حصة من أسهم رأسمال المنشأة، في تاريخ لاحق وبسعر يحدد في الوثيقة عادة يكون أقل من أسعار الأسهم المطروحة للاكتتاب. - خطة مشاركة العاملين في ملكية المنشأة: وفيها تقوم وحدة تنظيمية مختصة نيابة عن العاملين (قد تكون نقابة العمال) بالحصول على قرض طويل الأجل بهدف استخدام حصيلته لتمويل شراء جزء من الأسهم العادية، أو حصة في رأسمال الشركة التي يعملون فيها. ويتم تسديد خدمة القرض (أقساط وفوائد) من التوزيعات التي تتولد عن الأسهم المشتراة. - شراء الإدارة أو العاملين أسهم المنشأة بأموال مقترضة: فيتم ذلك بشكل ينتهي إلى أن تكون نسبة القروض إلى حقوق الملكية 1/5 بل ولم تتجاوز نسبة حقوق الملكية في رأس المال في بعض الحالات 2%، وفي الحالات التي تنتهي الشركة بأن تكون مملوكة لعدد محدود من المساهمين، فحينئذٍ تتحول من شركة مساهمة إلى شركة خاصة يديرها ملاكها الجدد.

د) – **الاكتتاب**:

وهنا يكون اكتتاب عام على المنشآت المطروحة للخصخصة من قبل المواطنين بشكل عام، وذلك من منطلق توسيع قاعدة الملكية، وإتاحة فرص متكافئة للجميع، في الحصول على أسهم الشركات من منطلق توسيع قاعدة الملكية، وإتاحة فرص متكافئة للجميع في الحصول على أسهم الشركات المطروحة للخصخصة.

هـ) **البيع الكلي المباشر**:

تعد عملية البيع المباشر أكثر الطرق انتشاراً واستخداماً لنقل الملكية، حيث شكلت خلال السنوات الماضية حوالي 80% من إجمالي المعاملات، وتأخذ عملية البيع المباشر عدة أشكال من أهمها 1-استدراج العروض، وتستخدم هذه الطريقة في بيع المنشآت الهامة والإستراتيجية، والتي تطلب إدارتها مواصفات خاصة وقدرات تمويلية، وخبرات في المجال الذي تعمل فيه، إلا أن هذه الطريقة تفتقد للشفافية الكافية، وتؤدي إلى ضياع جزء هام من الموارد وتمركز الثروة. 2-المزاد العلني: وتتيح هذه الطريقة فرصة أكبر من الشفافية، إلا أنها تمنع أشكال التواطؤ بين المشتركين لتخفيض قيمة الأصول. 3-البيع عن طريق السوق المالية: وذلك عن طريق طرح أسهم المنشأة المراد بيعها في السوق المالية، وتتطلب هذه الطريقة وجود سوق مالية نشطة وشفافية عالية في تقييم أوضاع المنشآت المطروحة للبيع، إلا أن أغلب الدول النامية تفتقر إلى أسواق مالية واسعة نشطة وشفافية عالية في تقييم أوضاع المنشآت المطروحة للبيع. 4-البيع بالتراضي: ويتم اللجوء إلى هذه الطريقة عند بيع منشآت إستراتيجية وهامة، في قطاع الخدمات العامة، أو الصناعات الإستراتيجية، حيث أهلية المستثمر الجديد وقدرته على التطوير والتحديث شرط أساسي في عملية نقل الملكية. وفي هذه الحالة، يتم اختيار مستثمر استراتيجي محلي أو أجنبي وفق شروط ومواصفات محددة، وغالباً ما يكون ذلك على حساب قيمة الأصول المطروحة للبيع، وعلى حساب الشفافية المطلوبة في هذه العملية. 5- بيع الأصول المحلية لقاء الديون الخارجية، وذلك بهدف التخلص من الأعباء المترتبة على الديون الخارجية، ولكن حق المستثمر الجديد في إخراج الأرباح وحصيلة بيع هذه الأصول، من شأنه أن يشكل ضغطاً على حصيلة القطع الأجنبي، لا تقل بل يمكن أن تزيد عن تحويلات خدمة الدين الخارجي، عدا ما يحمله ذلك من خطر زيادة نفوذ رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الوطني.

رابعا متطلبات نجاح عملية الخصخصة:

لكي ينجح برنامج الخصخصة ينبغي تهيئة البيئة العامة، ونقصد بذلك إعادة النظر في التشريعات وإعادة هيكلة السياسة العامة وبشكل يحدد بوضوح الدور الذي سيلعبه كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الاقتصاد القومي، ويضمن إطلاق قوى السوق لكي تعمل بكفاءة. وعادة ما ترتبط التشريعات والسياسات التي تحتاج إلى إعادة الهيكلة بأربع مسائل رئيسية، هي: المنافسة، التمويل، والتسعير، والعمالة. وهكذا تؤكد تجارب الخصخصة في دول العالم على ضرورة تهيئة كل من البيئة الاجتماعية والاقتصادية والبيئة التنظيمية والإدارية القانونية، ويحتاج برنامج الخصخصة ليأخذ مداه الزمني كي يتم على مراحل من دون عجلة، وعلى أساس التعلم من التجارب والمراجعة والتصحيح.